استكمل مناقشة مشروع قانون تملك غير اليمنيين للعقارات:

البرلمان يقر التصويت على مشروع قانون تملك العقارات بصيغته النهائية في جلسة لاحقة

صنعاء/سبأ:

استكمل مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة يحيى علي الراعي ، رئيس المجلس مناقشته لمشروع قانون تملك غير اليمنيين للعقارات وذلك في ضوء التقرير التكميلي للجنة المشتركة من لجان الخدمات والعدل والأوقاف وتقنين أحكام الشريعة الإسلامية .

وأجاز مشروع القانون مع تعديلات نواب الشعب المطروحة عليه ، لغير اليمني ان يتملك العقارات وفقاً لأحكام هذا القانون وبما لا يخالف أحكام القوانين النافذة ، وأن تسري أحكام هذا القانون على أراضي وعقارات الدولة والعقارات المملوكة ملكية خاصة مع مراعاة شروط وضوابط وأحكام هذا القانون ، وفيما يتعلق بالانتفاع بأراضي وعقارات الأوقاف فقد أرجعها المشروع إلى أحكام قانون الوقف الشرعي وقضى بمنع أي تصرف يخالف ذلك.

وبين المشروع حالات تملك غير اليمنيين للعقارات بمقرات البعثات الدبلوماسية ، السفارات ، القنصليات ، المراكز الثقافية ، سكن رؤساء البعثات وأعضائها ، الهيئات والمنظمات الدولية ومقر السكن الخاص أو مزاولة النشاط المرخص به وكذا المنشآت الثقافية والتعليمية غير المشمولة بقانون الاستثمار شريطة حصولها على ترخيص مزاولة النشاط من الجهات المختصة إلى جانب حق التملك وحق الانتفاع بالعقارات التي تتخذ سكناً وفقاً لنظام اقتسام الوقت.

ولم يجز مشروع القانون تملك العقارات ذات الطابع الأثري أو الواقعة في المواقع الأثرية والدينية أو في المناطق الحدودية أو في الجزر غير المأهولة بالسكان أو في المناطق المحظور على اليمني التملك فيها، بينما أجاز المشروع تملك العقارات في المناطق ذات الطابع التاريخي وفقاً لأحكام هذا القانون والقوانين النافذة.

واشترط مشروع القانون تملك العقارات لغير اليمنيين أن يكون العقار المراد تملكه في إطار المدن الرئيسية أو الثانوية وفي نطاق المخططات العمرانية المعتمدة أو في إطار المشاريع الاستثمارية السكنية والسياحية المرخص لها وحيازة الترخيص اللازم لمزاولة النشاط من الجهة المختصة إذا كان العقار المراد تملكه لغرض مزاولة النشاط شريطة أن لا يستخدم لغير ما رخص له وأن تتناسب العقارات من حيث مساحتها وحجمها وعددها مع النشاط المراد مزاولته وبحسب المخططات المعتمدة من الهيئة.

وحظر مشروع القانون والتعديلات المطروحة عليه من جانب أعضاء مجلس النواب على كل من خوله القانون إبرام عقود التصرفات العقارية لغير اليمنيين أو المصادقة عليها أن يبرم لغير اليمني عقداً أو المصادقة عليه إلا بعد التأكد من صحة وثائق الملكية وأنها مسجلة في السجل العقاري وعلى المشتري القيام بتسجيل عقد الشراء في السجل العقاري.

وأكد مشروع القانون على أنه مع مراعاة أحكام القوانين النافذة كل عقد أو تصرف يتم بخلاف أحكام هذا القانون يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً وأن يعمل بأحكام هذا القانون فيما يتعلق بتملك غير اليمنيين للعقارات السكنية أو مزاولة الأنشطة المرخص بها وما عدا ذلك فيرجع فيه إلى قانوني الاستثمار والمناطق الحرة.

ولم يجز مشروع القانون منح غير اليمني عقاراً من ملكية الدولة مجاناً إلا لمصلحة عامة أو لاعتبارات قومية أو اقتصادية ولغرض السكن وبتوجيه من رئيس الجمهورية.

وأوضح مشروع القانون أنه مع مراعاة شروط الحصول على إذن الدخول أو الإقامة بالجمهورية المنصوص عليها في قانون دخول وإقامة الأجانب لكل شخص طبيعي من غير اليمنيين تملك عقاراً في الجمهورية وفقاً لأحكام هذا القانون تزيد قيمته على خمسين مليون ريال الحق في الحصول على إذن دخول الجمهورية والإقامة فيها لمدة لا تزيد على سنتين قابلة للتجديد وتنتهي بانتهاء سببها ولوزارة الداخلية الحق بحجب ذلك عن أي شخص أو عن أي جنسية إذا اقتضت المصلحة العامة ودواعي الأمن القومي ذلك.

وألزم مشروع القانون غير اليمني ممن اكتسب ملكية عقار قبل صدور هذا القانون القيام بتسجيله في السجل العقاري.

وبين مشروع قانون تملك غير اليمنيين للعقارات ، أنه مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر يعاقب كل من خالف أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بغرامة مالية لا تقل عن خمسمائة ألف ريال ويعاقب بعقوبة الفاعل الأصلي كل من أشترك أو ساهم بقصد بأية طريقة أو وسيلة أدت إلى إتمام عقد التمليك بما يخالف أحكام هذا القانون. كما يعاقب غير اليمني إذا وقعت منه جريمة ضد أمن الدولة، أو جريمة تسيء إلى الدين، أو تضر بالمصلحة الوطنية العليا وفقاً للقوانين النافذة.

ونص مشروع القانون على أن تفرض عقوبة على كل من استخدم الطرق الاحتيالية أو الاسم المستعار أو أية طريقة مماثلة أخرى لتملك العقارات بصورة تخالف أحكام هذا القانون.

وقد أقر مجلس النواب إجراء التصويت على مشروع القانون بصورة كاملة وبصيغته النهائية في جلسة لاحقة للمجلس.

في افتتاح دورة المكتب التنفيذي لاتحاد الحقوقيين العرب .. رئيس الوزراء:

نثمن مواقف اتحاد الحقوقيين العرب إلى جانب اليمن وحرصه على إنجازها الوحدوي الخالد

نؤكد التزام اليمن الراسخ بالديمقراطية كونها المبدأ الأهم في نظامنا التعددي

اليمنيون أكثر تمسكا بوحدتهم ولا يمكن للقلة أن تؤثر على مسيرة اليمن الوحدوية والديمقراطية

نأمل أن تكلل أعمال هذه الدورة بنتائج تعزز من العمل العربي في مجال الحقوق والحريات العامة

صنعاء / سبأ:

ثمن الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء باسم اليمن قيادة وحكومة وشعبا الموقف المبدئي الثابت لاتحاد الحقوقيين العرب إلى بلدهم اليمن مهد العروبة ومنبعها الصافي الفياض بالحب والوفاء والإخلاص لأمتنا العربية العظيمة.

شبيب المالكي: نؤكد تضامن اتحاد الحقوقيين العرب مع الشعب اليمني ودعمه لوحدته وأمنه واستقراره

وفي الجلسة الافتتاحية للدورة الـ32 للمكتب التنفيذي لاتحاد الحقوقيين العرب التي بدأت أعمالها امس بصنعاء عبر الدكتور مجور عن سعادته البالغة في عقد هذه الدورة تحت شعار يجسد التضامن الثابت لهذه النخبة المتميزة من ابناء الأمة مع اليمن ووحدته وحاضره ومستقبله ، ناقلا للجميع تحيات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية وتمنياته لأعمال المؤتمر بالتوفيق والسداد بما يخدم الأمة ويعلي من شأنها ويعزز مكانتها بين الأمم.

وقال رئيس الوزراء :» إن انعقاد هذا المؤتمر بعاصمة اليمن التاريخية صنعاء إحدى أقدم المدن على كوكبنا يشكل التفاتة هامة وتقديراً يعبر بجلاء عن روح الرسالة التي ينهض بها اتحاد الحقوقيين العرب وخلاصة إيمانه العميق بالأمة العربية ووحدتها وتعبيراً عن موقف لا يقبل التأويل بالانحياز إلى اليمن والإيمان بانجازه الوحدوي الخالد وتقديراً لما حققه على الصعيد الديمقراطي».

وأشار إلى أهمية هذه الدورة التي تنعقد بحضور نخبة متميزة من الحقوقيين العرب ووقوفه أمام قضايا تشكل جزءاً من اهتمام الاتحاد وغاية ما يود تحقيقه عبر هذا التكوين المهني العربي المتميز وما يشكله من صلة وثيقة بالتطورات التي شهدها اليمن.

وأكد الدكتور مجور التزام اليمن الراسخ والأصيل تجاه الديمقراطية باعتبارها المبدأ الأهم في نظامنا الديمقراطي التعددي الذي تتأسست عليه منظومة القيم الاخرى قيم الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الحرة المباشرة الرئاسية والبرلمانية والمحلية واحترام حقوق الإنسان والشراكة مع المجتمع المدني وتمكين المرأة.

ولفت إلى ان منظومة القيم تلك تتأسس اليوم كمبادئ ثابتة في مُتن دستور الجمهورية اليمنية الفتية منذ قدر لليمنيين ان يستعيدوا وحدتهم الأزلية منذ تسعة عشر عاما مضت بل وتشكل جوهر الصورة المشرقة لهذا البلد ، موضحا ان الديمقراطية بهذا المضمون القيمي الشامل هي البعد الآخر للانجاز الوحدوي العظيم في 22 مايو 1990م.

وتابع قائلاً: « إن اليمن مكون هام من المجتمع الدولي وأصبح من حقه اليوم ان يفخر بأنه مكون شديد الحيوية بمحيطه الإقليمي والدولي مؤثرا ومتأثرا وهو لذلك يؤمن بان الديمقراطية بمدلولاتها القيمة الأخرى بما فيها الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان هي القاسم المشترك الذي ينبغي ان تُبنى عليه رؤية العالم إلى الحاضر والمستقبل».

وأضاف:» لقد عبر اليمن عن إيمانه بالالتزام الذي أبداه تجاه المواثيق الدولية والمنظومة الحقوقية بما فيها العهد الدولي لحقوق الإنسان وحقوق الطفل والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ويُعنى عناية كبيرة بمبادئ الألفية وعمل خلال الفترة الماضية على تضمين ما اشتملت عليه تلك المنظومة في قوانينه وأنظمته النافذة وفي خططه التنموية الشاملة والمستدامة وفي سياساته ومواقفه الداخلية والخارجية».

وبين رئيس الوزراء أن ذلك برز بشكل جلي فيما حققه اليمن على المستوى المؤسسي وعلى مستوى القوانين والنظم وفي مقدمتها تجسيد مبدأ الفصل بين سلطات الدولة وصلاحياتها وفي تعزيز استقلالية القضاء واعتماد مبدأ الشفافية وترسيخ مبدأ المساءلة.

وخاطب مجور المشاركين بالمؤتمرين قائلاً:» ان اليمن ووحدته بخير وان أولوياته هي اقتصادية وتنموية في المقام الأول وكلنا ثقة بأنكم بقدر حرصكم على بلدكم اليمن وعلى انجازه الوحدوي الخالد فإنكم أيضا تحسنون قراءة الأحداث ومفاعيلها. مؤكداً ان المدلولات المتشائمة للأخبار التي تنقل بين الحين والأخر عن التطورات الجارية في اليمن لا يمكن ان تمثل بأي حال من الأحوال أساسا للحكم على حقيقة الوضع كما نراه في بلادنا.

وأشار إلى ان القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تتعاطى بمسؤولية عالية مع ما يجري وتنطلق على الدوام من تقديرها لذلك بأنه يشكل إحدى إفرازات نظامنا الديمقراطي كأي نظام ديمقراطي في العالم والذي يوفر المناخ للتعبير عن الرأي ويدرك بالوقت نفسه ان البعض قد يغريه هذا المناخ ليعبر بإشكال خاطئة ومسيئة ومنافية لروح الدستور والقانون ، مؤكدا ان اليمنيين هم أكثر تمسكا بوحدتهم ولا يمكن للقلة التي تحاول قدر جهدها ان ترفع من نبرة صوتها وتثقلت من عقالها لترتكب أعمالا مُجّرمة وتتناقض مع مَا يُؤمن به شعبنا لن تؤثر على مسيرة اليمن الوحدوية والديمقراطية.

وأعرب رئيس الوزراء في ختام كلمته عن أمله في أن تكلل اعمال هذه الدورة بالنجاح والخروج بنتائج تعزز من العمل العربي في مجال الحقوق والحريات العامة وتسهم في ترسيخ القيم والمفاهيم والمبادئ الانسانية والحقوقية في العقول والوجدان وصولا إلى جعل الحقوق والديمقراطية والحماية القانونية سلوكا إنسانيا ثابتا لدى الحكومات والشعوب العربية ومؤسسات المجتمع المدني.

من جانبه اوضح الاخ شبيب المالكي ، الامين العام لاتحاد الحقوقيين العرب ان تأسيس الاتحاد جاء استجابة لحاجة ملحة لحشد طاقات الحقوقيين العرب على امتداد الوطن العربي وتوظيف إمكاناتهم دفاعا عن القضايا القومية المصيرية وعن حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وأشار إلى ان الاتحاد اكتسب عام 1976م الصفة الاستشارية لدى الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة ، مستعرضا دور الاتحاد في الدفاع عن قضايا الأمة وحقوقها المغتصبة وفي المقدمة منها قضية العرب المركزية فلسطين، وتصديه للمنظمات غير الحكومية المعادية للأمة العربية وفضح دعواتها المريبة وأهدافها المغرضة.

ولفت المالكي إلى أن الاتحاد أقر اتفاقية حقوق الإنسان في الوطن العربي التي اعتمدتها جامعة الدول العربية ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف كوثيقة من وثائقها إلى جانب إقراره ميثاق الشرف لحقوق العرب في المؤتمر الثالث للاتحاد الذي عقد في الأردن عام 1985م.

وأكد الأمين العام لاتحاد الحقوقيين العرب الارتباط الوثيق بين نضال الأمة العربية لتحرير أراضيها المحتلة وبين النضال في سبيل الحرية ، مشيرا إلى ان وثيقة عام 76م تضمنت أهم المبادئ التي استرشد بها مجلس وزراء العدل العرب.

وبين المالكي ان الاتحاد ساهم على الصعيد العربي في العديد من الندوات واللقاءات وعضوية اللجان التي شكلتها الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في إفريقيا واسيا وأمريكا الجنوبية ، وقال:» ان اجتماع المكتب الدائم للاتحاد ينعقد في اليمن الذي يتصدى بجدارة لكل المؤامرات والفتن وأعمال التخريب في محاولة يائسة وبائسة للمساس بوحدته الوطنية».

وأضاف:»ان الـ 22 مايو عام 90م لم يكن ثمرة من ثمار النضال الوطني للشعب اليمني فحسب انما كان خطوة قومية جادة على طريق الوحدة العربية الأمل الذي تتطلع إليه الجماهير العربية على امتداد الوطن العربي». وعبر عن تضامن اتحاد الحقوقيين العرب مع الشعب اليمني ودعمه لوحدته وأمنه واستقراره.

وبخصوص الأوضاع في الوطن العربي أشار شبيب المالكي الى التحديات التي تواجه الأمة العربية ، مبينا انه في الوقت الذي يواصل العدو الصهيوني احتلال الأراضي العربية تتواصل فيه عمليات الإبادة الجماعية ضد شعبنا العربي بغزة في محاولة للقضاء على انتفاضته الباسلة ، ويواصل الكيان الإسرائيلي احتلاله للجولان السورية ولمزارع شبعا اللبنانية ويستمر احتلال سبته ومليله المغربيتين وأيضا الاحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق ، مؤكدا ان الأمة العربية جماهير وأنظمة رسمية مطالبة بتحمل مسؤولياتها القومية لدعم نضال الشعب العراقي من اجل طرد الغزاة المحتلين وتحرير أراضه.

وعبر عن تضامن الاتحاد مع النضال الفلسطيني من اجل حريته واستقلاله وإقامة دولته وكذا تأييده للقطر العربي السوري في مساعيه من اجل تحرير الجولان المحتل وحق الشعب اللبناني في استعادة مزارع شبعا اللبنانية والحفاظ على وحدة السودان أرضا وشعبا وتضامنه مع الشعب اليمني ضد كل أشكال التدخل في شؤونه الداخلية والتي تستهدف تخريب وحدته الوطنية ، داعيا الى نبذ حالة الفرقة والخلاف الدائم وتغليب المصلحة العربية العليا على المصالح الشخصية الضيقة والاتفاق على موقف موحد ليكون كفيلا بإيقاف حالة التداعي والحفاظ على كرامة الأمة العربية وسيادتها وردع أعدائها.

الى جانب ذلك القى الاخ إسماعيل الوزير، رئيس اللجنة التحضيرية للدورة كلمة عبر فيها باسم اتحاد الحقوقيين اليمنيين عن سعادته لاستضافة الدورة الـ 32 للمكتب الدائم لاتحاد الحقوقيين العرب ، وتضامن الاتحاد مع وحدة وامن واستقرار اليمن ، مستعرضا الدور القومي والحقوقي الذي يضطلع به اتحاد الحقوقيين العرب في الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات واستقلال القضاء ونشر مبادئ القانون الدولي الإنساني.

ويناقش المكتب الدائم للاتحاد على مدى ثلاثة أيام عدد من المواضيع المدرجة في جدول أعماله إضافة إلى عقد ندوة تتناول العلاقة بين القضاء الوطني والقضاء الدولي في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني.